مجلة الشرطة

تصدرها المديرية العامة للأمن الوطني

يونيو 2023 - العدد 48

الدورة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة 2023

الدورة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني

تظاهرة مجتمعية تضع المواطن في صلب اهتمامات المرفق الشرطي

فرق الشرطة السينوتقنية.. لحظات لقاء وتفاعل عفوي

© 2023 DGSN

في هذا العدد

06 أنشطة ملكية

رسالة أمير المؤمنين إلى الحجاج المغاربة المياميين برسم موسم الحج لسنة 1444هـ بمناسبة مغادرة أول فوج منهم إلى الديار المقدسة

08 خـــاص

08 **الأبواب المفتوحة للأمن الوطني.. تظاهرة مجتمعية تضع المواطن في صلب اهتمامات المرفق الشرطي**

- مقاصد ومرتكزات سامية
- أروقة وعروض تحاكي واقع الأمن
- برنامج يومي مطول
- نجاحات مبهرة

18 **الندوات العلمية.. مواضيع موسومة بالراهنية ذات الإهتمام المشترك**

22 إضـــاءات

22 **القوة الخاصة لمراقبة التراب الوطني.. وحدات متخصصة للتعامل مع الأحداث الأمنية الكبرى**

- النشأة والمهام
- انتقاء وتكوين عناصر القوة الخاصة
- مجال عمل الوحدات المكونة للقوة الخاصة
- هيكلة القوة الخاصة
- حوار خاص مع رئيس العمليات للقوة الخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني

رئيس التحرير
بوبكر سبيك

المسؤولة الإدارية
آمال برقية

التحرير
بوبكر سبيك
آمال برقية
إلهام المكتفي

ساهم في هذا العدد
أحمد بندحمان

المسؤول الفني
حميد الشافعي

الصور
سعد الشرادي

سحب من هذا العدد
2000 **نسخة**

طباعة :
دار أبي رقراق للطباعة والنشر

الإيداع القانوني
2005/0020
رد مد : 8330 - 1114

مجلة الشرطة
3، زنقة شراردة-الحي الإداري.
التقدم. الرباط. BP437
الهاتف : 0537.63.67.07
الفاكس : 0537.65.15.03
البريد الإلكتروني:
revuedepolice@dgsn.gov.ma

App Store
Google play

أنشطة ملكية

06

رسالة أمير المؤمنين إلى الحجاج المغاربة المياميين برسم موسم الحج لسنة 1444هـ بمناسبة مغادرة أول فوج منهم إلى الديار المقدسة

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية السامية، التي تلاها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السيد أحمد التوفيق، اليوم الجمعة، قبل مغادرة الوفد الأول من الحجاج المغاربة المياميين لمطار الرباط -سلا

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حجاجنا المياميين،

أمتعكم الله وإياكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد،

فجزيا على السنة الحميدة التي دأبنا على اتباعها في مخاطبة الفوج الأول من حجاجنا المياميين، ونصحنا أميرا للمؤمنين، والمؤذن على تعظيم شعائر الدين وحماية المقدسات في بلدنا الحبيب، نتوجه إلى الفوج الأول من حجاجنا وعن طريقهم إلى كافة الحجاج والحاج المياميين لهذه السنة المباركة، بهذه الرسالة السامية، التي نخصهم بها، لما لهم من مكانة خاصة في قلوبنا، ولما يحظون به من تقدير واحترام.

وهذا تزويدكم بتوجيهاتنا السامية فيما يتعلق بأداء هذه الفريضة المقدسة التي تجمع المسلمين على صعيد واحد، متجردين من الحظوظ والحظية مستحضرين بكامل الانتباه والخشوع معنى العبودية لله رب العالمين، متجردين من كل ما يحجز بين المؤمنين من الحواجز الدنيوية والمقامات الاجتماعية، وهم يتطلعون بصوت مشترك: "لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك."

وها أنتم على أتم الاستعداد لمغادرة وطنكم العالي متوجهين إلى بيت الله الحرام الذي يعد أول بيت أقيم عبادة لله على وجه الأرض، مشارفين للأمل والإيمان رجاء المغفرة والرضوان، مستحكم السلامة في الذهاب والإياب.

خـــاص

08

الأبواب المفتوحة للأمن الوطني

تظاهرة مجتمعية تضع المواطن في صلب اهتمامات المرفق الشرطي

نظمت المديرية العامة للأمن الوطني خلال الفترة الممتدة ما بين 17 و28 مارس 2023 النسخة الرابعة من أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني، بمدينة فاس، وذلك تحت شعار: «المواطن مرفق أمن ومواطن». وهو شعار يستجيب فيه المديرية العامة للأمن الوطني، ترجمة، تراكمات العمل الذي انطلقت المؤسسة الأمنية، كمدخل لتعزيز مكتسبات الجوار، واستشراف رهانات المستقبل بمعرفة راسخة قوامها استحضار التقنيات الحديثة لخدمة انتظارات المواطن والوطن.

وفي هذا الصدد، حددت المديرية العامة للأمن الوطني في كلمتها التي ألقاها والي أمن فاس بعد المناسبة، نيابة عن المدير العام، هو مرجعية أساسية لتحقيق الأمن، باعتباره ركيزة أولى لممارسة الأنشطة بمناسبة، وبعلى من تجليات التاريخ القيادة، وذلك كما هو محدد بشكل استراتيجي وواضح أهداف المديرية العامة للأمن الوطني، ومؤسساتها الأمنية والحكومية. فالمديرية العامة للأمن الوطني تعلن عن خدمة المواطن، وتجعلها مناط العمل الشرطي، بل وتتطلع لتسمو بالمرفق الأمني الذي تجعله مرفقا مواطنا، بأبعاد خدماتية وتخليق هذا الهدف السامي، وهذه الغاية المأمولة، ترى المديرية العامة للأمن الوطني، بأن المدخل الأساسي لتنزيل هذه التطلعات الاستراتيجية هو الانخراط الجدي في ورش مستدام من التحديث المتواصل، الذي يتجاوب مع نبض المواطنين وانتظاراتهم، ويستشرف التحديات والإكراهات الأمنية المحدقة بهم.

أما بخصوص اختيار مدينة فاس لاحتضان النسخة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة، فهو يأتي في ظل سياسة تواصلية متواترة وسياسة اتصالية مستمدة من مقاربة شرطة القرب، التي هي أحد الركائز الأساسية لمنظمة متكاملة، وتشريعيا من جميع سكان المملكة، وذلك بعد محدثات سابقة ناجحة بكل من مدن الدار البيضاء ومراكش وطنجة، قبل الوصول لمدينة فاس، في انتظار تنظيم باقي الدورات المقبلة بمدن مغربية أخرى.

ويبقى العنصر المجسد والأقاف في دورة الأيام الأبواب المفتوحة المنظمة بمدينة فاس، أنها جاءت مباشرة هذه السنة مع تخليد الذكرى السابعة والسبعين لتأسيس الأمن الوطني، وهو التأسيس الذي لم يكن عرضيا، وإنما كان مقصودا، لاعتقاد هذه التظاهرة التواصلية والمجتمعية، رمزا وقاعدتها بالمكان من عمق تاريخ هذه المؤسسة الأمنية.

وفي هذا الصدد، أكدت المديرية العامة للأمن الوطني في كلمتها الافتتاحية لإعطاء انطلاقة هذه التظاهرة، بمكتب تخليد لذكرى تأسيس الأمن الوطني، هذه السنة، شعارا خاصة، وبمكان محطة فارقة تحلل بكثير من المستجدات والأحداث البارزة، فأول مرة في التاريخ المعاصر للمديرية العامة للأمن الوطني، يتم فيها تنظيم الحفل الرسمي لذكرى تأسيس خارج مدينة العاصمة الرباط، كما أنها المناسبة الأولى التي يتم فيها الاحتفاء بالذكرى السنوية لتأسيس، بتزامن مع انطلاق أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني، والتي هي مبادرة تواصلية كبرى تروم تعزيز التفاعل المجتمعي والتواصل المرفقي لمحترفي الأمن الوطني.

خـــاص

18

الندوات العلمية.. مواضيع موسومة

الشراكة بين المديرية العامة للأمن الوطني وهيئات حقوق الإنسان والحكامة وتخليق الحياة العامة

أودعت مصالح المديرية العامة للأمن الوطني في سياق دعم المقاربة الأمنية الداعمة للتواصل المرفقي أسطالها وتعاد مرشرطية مختلفة، وركبي في مقدمة الداعمة دعم مختلف الأنشطة العلمية والأكاديمية المتعلقة بالإنتاج المشترك للأمن باستخدام مفهوم «المرفق العام للمواطن»، إذ شكلت فعاليات النسخة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة التي نظمت بمدينة فاس، من 17 إلى غاية 21 من شهر مارس تحت شعار: «57 سنة من التحديث المتواصل لمرفق مواطن»، لذ أهم أشكال ومظاهر هذا الانفتاح المرفقي في أبهى مناسبة فتحت خلالها أبواب الأوراش الأمنية لعدد مهم للزوار الذين تجاوز عددهم الكلي من 150 000 زائر، مجموعة من الأروقة المتموضعة استجابت جواب من التخصصات المرفقية الدقيقة في مجالات مختلفة، أبرزها استخدام التكنولوجيا الرقمية وآليات التكفل الصحاتي في الوظيفة المرفقية، علاوة على ذلك تقديم عروض هادفة مشتركة وتجربات استعراضية تم الترخيص خلالها على مكتلة جواب من الفوائد في المختار الوظيفية المرتبطة بصميم اختصاصات مصالح الأمن الوطني، فضلا عن تسليط الضوء على المهارات والقدرات البدنية التي تحلى بها الفرقة الوطنية للعمليات الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني بمناسبة التوقيع الاختتامي FACEBOOK.

وعلى هامش هذه النسخة من الأبواب المفتوحة تم تنظيم ندوات تناقشية في مواضيع علمية آنية بحيث تفاعلت أكثر مع الاهتمامات الراهنة للمواطن في الصميم الأمني والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وقيمات حقوق الإنسان حيث وافتها على طريق تكلمة أيت العطاف من الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني بمناسبة التوقيع الاختتامي FACEBOOK.

لستعرض في سياق هذا المقال جدة عن أهم محاور هذه الندوات.

22

القوة الخاصة لمراقبة التراب الوطني

وحدات متخصصة للتعامل مع الأحداث الأمنية الكبرى

لابد للتواقد على فعاليات النسخة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني المقامة بمدينة فاس أن يثير انتباهه خلال استكشافه لفضاء التظاهرة، رواق «القوة الخاصة» التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني» فهو من أكثر الأروقة التي تجذب شغف وحب استطلاع الزوار من مختلف الشرائح العمرية.

فالفضاء المخصص لهذه الوحدات المتخصصة يعرض مختلف الوسائل وأدوات العمل والمعدات اللوجيستيكية التي تستخدمها القوة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وأكثر ما يبهر الزائر للرواق هو أسطول مركبات التدخل التكتيكية رباعية الدفع المصفحة والمدرعة ذات الألوان الفاتحة والحادية في نفس الوقت، والمزودة كذلك بسلالم عالية وتقنيات حد متطورة تسمح بالولوج للارتفاعات، مع قابلية ضبط المستوى، كما تستوقف العديد من العناصر في آن واحد، بالإضافة إلى عربات أخرى خاصة بالمرافقة والدعم.

وعلى مساحة تناهز أكثر من 120 مترا مربعا، يتبع رواق القوة الخاصة التعرف على البذات المخصصة لوحدات التدخل العمليا تي بكامل إكسسواراتها من أقنعة ونظارات خاصة وأخرة تحمل السلاح والأحذية التكتيكية، والقفلاع على الدروع والسترات المضادة للرصاص بالإضافة إلى الزي التدخل والتمويه Tenue de camouflage» والذي يتميز بملمسه الخشن الأخضر أو لونه الرملي، وكذا مختلف أسلحة القنص المتطورة وأدوات العمل التي تستخدمها مجموعة النخبة المسؤولة عن التدخل من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويقوم بتنشيط هذا الرواق العنصر بخصوصيته، وكذا تقديم الشروحات للوافدين الزائرين، مجموعة من الموظفين التابعين للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني ممن يعملون في صفوف القوة الخاصة.

© 2022 DGSN

الأبواب المفتوحة للأمن الوطني.. إعلاء للبعد المواطن لجهاز الأمن

نظمت المديرية العامة للأمن الوطني بمدينة فاس خلال الفترة من 17 إلى 21 ماي 2023، النسخة الرابعة من أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني، وذلك بالتزامن مع إحياء وتخليد الذكرى السابعة والستين لتأسيس جهاز الشرطة بالمغرب.

ويكتسي الجمع بين حفل ذكرى تأسيس الأمن الوطني، برمزيته التاريخية وثقله في الوجدان الشرطي، وتنظيم الأبواب المفتوحة بمقاصدها المجتمعية، أبعادًا ودلالات خاصة، فهو يؤشر على مدى ارتباط المرفق العام الشرطي بتاريخه التليد، وانصهاره وتفاعله مع المجتمع، من منطلق أن خدمة المواطنات والمواطنين هي مناط وجود المؤسسة الأمنية.

ولم يكن تزامن حفل ذكرى التأسيس مع تنظيم الأبواب المفتوحة للأمن الوطني هو المستجد الوحيد هذه السنة، بل كانت هناك تطورات أخرى غير مألوفة، إذ تم اعتماد ما يشبه «اللاتمركز» في إحياء الحفل الرسمي لتأسيس الأمن الوطني، والذي تم تخليده هذه السنة بمدينة فاس، بعدما جرت العادة بأن يتم تنظيم جميع الاحتفالات الرسمية بالمعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة.

ومن المستجدات الطارئة كذلك على حفل التأسيس هذه السنة، هو الجمع بين العروض الواقعية والمحاكاة الافتراضية، في محاولة لتسخير الطفرة الرقمية لخدمة الاستعراض الأمني. فقد اطلع الزوار والضيوف على مختلف جوانب التكوين النظري لشرطيي الغد، في شاشة عملاقة، مشفوعة بعروض واقعية يقدمها خريجو المعهد الملكي للشرطة ومختلف الوحدات الأمنية المشاركة.

وقد شكل حفل التأسيس مناسبة للإعلان عن انطلاق أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني، والتي هي مبادرة مجتمعية تروم تقريب جهاز الأمن من محيطه الاجتماعي، وتدعيم فلسفة شرطة القرب، وتكريس مبدأ الإنتاج المشترك للأمن، علاوة على بلورة مخططات عمل تنطلق من الانتظارات الحقيقية للمواطن.

وقد راهنت المديرية العامة للأمن الوطني على أن تكون أيام الأبواب المفتوحة مناسبة لتعزيز الشراكات المؤسساتية والمجتمعية على حد سواء. فقد تم إشراك العديد من المؤسسات في تنظيم الأروقة، والتفاعل المباشر مع المواطنين، ونخص هنا بالذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي نشّط رواقا مشتركا مع مصالح الأمن، وكذا الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية التي استعرضت رواقا تفاعليا وسيارة لمحاكاة تأثير بعض الممارسات على سلامة مستعملي الطريق.

كما شهدت هذه النسخة من أيام الأبواب المفتوحة تدعيم الشراكات المجتمعية، خصوصا مع فئة التلاميذ في المؤسسات التعليمية العمومية والخاصة، ومع منظمات المجتمع المدني، وهو ما تكلل بتنظيم ندوات علمية انصبت أساسا على دراسة آليات التعاون والتنسيق بين الشرطة من جهة، والمجتمع المدني وهيئات الحكامة وحقوق الإنسان من جهة ثانية.

وقد حققت النسخة الرابعة من الأبواب المفتوحة نتائج فاقت كل التوقعات، خصوصا على مستوى الحضور الجماهيري والتفاعل المجتمعي. فقد توافد على فضاء تنظيم هذه التظاهرة في خمسة أيام، ما يناهز مليون و150 ألف زائر من كل الفئات العمرية، متجاوزة بشكل كبير عدد الحضور الذي عرفته النسخ السابقة التي احتضنتها مدن الدارالبيضاء ومراكش وطنجة.

وإجمالا، يمكن القول بأن النسخة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة التي نظمتها المديرية العامة للأمن الوطني بمدينة فاس، شكلت فرصة مواتية لتقريب المواطن من جهازه الأمني، وتعريفه بالخدمات التي يسديها المرفق العام الشرطي، وكذا الإمكانيات التي يسخرها هذا الجهاز لخدمة أمن المواطنين وسلامة ممتلكاتهم.

كما شكلت هذه المبادرة المجتمعية توطئة ومدخلا أساسيًا لمبادرات مماثلة، إذ من المقرر تنظيم نسخ جديدة من أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني بشكل دوري وفي مدن مغربية أخرى، وذلك دأبا على هذا النهج التواصلي، وتكريسا كذلك للبعد المواطن لجهاز الأمن الوطني.

رسالة أمير المؤمنين إلى الحجاج المغاربة الميامين برسم موسم الحج لسنة 1444هـ بمناسبة مغادرة أول فوج منهم إلى الديار المقدسة

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية السامية، التي تلاها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السيد أحمد التوفيق، الجمعة ما قبل مغادرة الوفد الأول من الحجاج المغاربة الميامين لمطار الرباط -سلا

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حجاجنا الميامين،

أمنكم الله ورعاكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

فجرياً على السنة الحميدة التي دأبنا على اتباعها في مخاطبة الفوج الأول من حجاجنا الميامين، بوصفنا أميراً للمؤمنين، والمؤتمن على تعظيم شعائر الدين وصيانة المقدسات في بلدنا الحبيب، نتوجه إلى الفوج الأول من حجاجنا ومن خلالكم إلى كافة الحاجات والحجاج الميامين لهذه السنة، تجسيداً لعنايتنا الفائقة لركن من أركان الإسلام، ألا وهو الحج إلى بيت الله الحرام استجابة لقوله تعالى: (وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا، وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات).

هدفنا تزويدكم بتوجيهاتنا السامية فيما يتعلق بأداء هذه الفريضة المقدسة التي تجمع المسلمين على صعيد واحد، متجردين من المحيط والمخيط مستحضرين بكامل الابتهال والخشوع معنى العبودية لله رب العالمين، متجردين من كل ما يميز بين المؤمنين من المظاهر الدنيوية والمقامات الاجتماعية، وهم يبتهلون بصوت مشترك: "لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك."

وها أنتم على أتم الاستعداد لمغادرة وطنكم الغالي متوجهين إلى بيت الله الحرام الذي يعد أول بيت أقيم لعبادة الله على وجه الأرض، مُفارقين للأهل والأوطان رجاء المغفرة والرضوان. صحبتكم السلامة في الذهاب والإياب.

حجاجنا الميامين،

في هذا السياق نذكركم بضرورة التزود بالتقوى التي هي خير زاد في هذه الرحلة الميمونة، وبالتحلي بحسن الخلق في موسم عظيم ينبغي أن يحرص فيه المسلمون على أمرين عظيمين متكاملين، أولهما توحيدهم لله الواحد الأحد، والأمر الثاني تجسيد وحدتهم واعتصامهم بحبله المتين، فلقد أقام الإسلام ركن "الحج" على أساس تجسيد المساواة بين المؤمنين وهم على صعيد واحد بالبيت الحرام ومنى وعرفات، وذلك بإحرامهم حيث لا تمييز بينهم بأي اعتبار، ولا تفاوت بينهم في هذا المقام من حيث المراتب والأقدار. واعلموا أنكم في هذا المقام العظيم بمثابة سفراء لدينكم في موسم عظيم يجسد الأخوة الإسلامية والوسطية في الاعتقاد والسلوك، ونبذ كل مظاهر التطرف والغلو، وكل ما يبعث على الشقاق والعدوان.

وفي هذا السياق نذكركم - معاشر الحجاج- بما يقتضيه هذا المقام من أداء المناسك بكل انضباط والتزام، وتجاوب صادق مع فقه الحج بأركانه وواجباته، وسننه ومندوباته. ولاشك في أنكم تزودتم في هذا الشأن بخير الزاد، استيعابا لما قام به فقهاؤنا الأماثل من عالمات وعلماء في هذا المجال، بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وحرص وزيرنا في الأوقاف على القيام بالمتعين في هذا الشأن. كما نذكركم بواجب إعمار أوقاتكم حيثما حللتم بالأذكار والأدعية والاستغفار، وبأعمال الطاعات والقربات، متسامين عن سفاسف الأمور والخلاف الموقع في المحظور. امتثالا لقوله تعالى:

(الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولي الألباب).

فاحرصوا -معاشر الحاجات والحجاج- على القيام بمناسككم، في امتثال تعاليم دينكم وإخلاص الدعاء إليه سبحانه، لبلوغ المقصد الأسمى الذي شرع له الحج وهو استحقاق الغفران ونيل الجزاء الأوفى بما وعد الله به عباده في هذا المقام. مصداقاً لقول نبينا وجدنا المصطفى عليه السلام "الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة".

معاشر الحاجات والحجاج،

لا يخفى عليكم ما يتطلبه القيام بفريضة الحج في تلك البقاع المقدسة من تقيد والتزام بالتدابير التنظيمية التي اتخذتها السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة، موفرة لضيوف الرحمن كل أسباب الاطمئنان، لجعل موسم الحج يتم على ما يتعين أن يكون عليه به من تجاوب وانضباط وأمن وأمان، بتوجيهات سامية من أخينا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة، متعه الله بالصحة وطول العمر، وشد أزره بولي عهده أخينا الأعز الأبر صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان نائب رئيس مجلس الوزراء حفظه الله وأطال عمره وسدد خطاه. كما يطيب لنا في هذا المقام أن نعرب عن عميق اعتزازنا وبالغ إشادتنا بالعلاقات الأخوية التي تجمع بين مملكتينا وشعبينا الشقيقين.

حجاجنا الميامين،

لا ينبغي أن يغيب عن بالكم طيلة قيامكم بشعائر الحج والعمرة أنكم تشاركون إخوانكم من كافة بلدان العالم الإسلامي في هذا الموسم العظيم والمقام المهيب فكونوا بمثابة سفراء لوطنكم، وحضارته العريقة وهويته القائمة على الانفتاح والتسامح وتجنب الجدال واللجاج وأسباب الخلاف ومعبرين بصدق والتزام عن خيرية الأمة الإسلامية امتثالا لقوله تعالى: ((ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)).

فهنيئا لكم معاشر الحجاج والحاجات على ما يسر الله لكم من أداء هذه الفريضة العظمى، والمكرمة الجُلى، بزيارة الروضة الشريفة بالمدينة المنورة، قبر خاتم الأنبياء والمرسلين وصفوة الخلق أجمعين. فاستشعروا رعاكم الله مقامه العظيم وصلوا عليه وسلموا تسليما.

وفي كل هذه المقامات لا تنسوا أن تذكروا واجب الدعاء لملككم المؤتمن على وطنكم وأمنكم، رجاء أن يمدنا الله بعونه وتوفيقه في كل مبادراتنا التنموية ومساعينا الحثيثة لصيانة سيادة المغرب ووحدته، وأن يظل مغربنا الحبيب رائداً في تحقيق الكرامة لمواطنينا وسنداً داعما لقيم أشقائنا من الدول الإسلامية والإفريقية على درب التقدم والوحدة والنماء. وأن يرينا في ولي عهدنا صاحب السمو الملكي مولاي الحسن وفي كل أفراد أسرتنا الملكية الشريفة ما يثلج الصدر ويقر العين، وأن يمطر شآبيب المغفرة والرضوان على جدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني، في أن يجزيهما الله سبحانه خير الجزاء وأوفاه على ما قدماه من خدمات جلى لتحرير المغرب وبناء دولته وصيانة وحدته.

حجاجنا الميامين،

وفي الختام نجدد الدعاء لكم بسلامة الذهاب والإياب، والفوز بالثواب والدعاء المستجاب، فتعودوا لوطنكم سالمين غانمين. إنه تعالى على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

الأبواب المفتوحة للأمن الوطني

تظاهرة مجتمعية تضع المواطن في صلب اهتمامات المرفق الشرطي

نظمت المديرية العامة للأمن الوطني خلال الفترة الممتدة ما بين 17 و21 ماي 2023 النسخة الرابعة من أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني بمدينة فاس، وذلك بالتزامن مع تخليد الذكرى السابعة والستين لتأسيس المديرية العامة للأمن الوطني.

وقد تم تنظيم هذه الدورة تحت شعار «**67 سنة من التحديث المتواصل لمرفق عام مواطن**»، وهو شعار استحضرت فيه المديرية العامة للأمن الوطني ترصيد تراكمات الماضي التليد للمؤسسة الأمنية، كمدخل لتعزيز مكتسبات الحاضر، واستشراف رهانات المستقبل بعزيمة راسخة قوامها تسخير التقنيات الحديثة لخدمة قضايا أمن الوطن والمواطن.

وفي هذا الصدد، شددت المديرية العامة للأمن الوطني في كلمتها التي ألقاها والي أمن فاس بهذه المناسبة «على أن هذا الشعار هو مرجعية أساسية للعمل الأمني لأنه يربط تاريخ المؤسسة الأمنية بماضيها، وينهل من نفحات التاريخ التليد لبلادنا، كما أنه يحدد بشكل استراتيجي وواضح أهداف المديرية العامة للأمن الوطني ومقاصدها الآنية والمنظورة. فالمديرية العامة للأمن الوطني تعلي من خدمة المواطن، وتجعلها مناط العمل الشرطي، بل وتتطلع للسمو بالمرفق الأمني لتجعله مرفقا مواطنا بأبعاد خدماتية. ولتحقيق هذا الهدف المنشود، وهذه الغاية المأمولة، تدرك المديرية العامة للأمن الوطني بأن المدخل الأساسي لتنزيل هذه التطلعات الاستراتيجية هو الانخراط الجدي في ورش مستدام من التحديث المتواصل، الذي يتجاوب مع نبض المواطنين وانتظاراتهم، ويستشرف التحديات والإكراهات الأمنية المحدقة بهم».

أما بخصوص اختيار مدينة فاس لاحتضان النسخة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة، فهو يأتي في ظل دينامية تواصلية متواترة وسياسة انفتاح مستدامة تروم نقل هذه التجربة إلى مختلف مناطق المغرب، وتقريبها من جميع سكان المملكة، وذلك بعد محطات سابقة ناجحة بكل من مدن الدار البيضاء ومراكش وطنجة، قبل الوصول لمدينة فاس، في انتظار تنظيم باقي الدورات المقبلة بمدن مغربية أخرى.

ويبقى المعطى المجسَّد واللافت في دورة الأيام الأبواب المفتوحة المنظمة بمدينة فاس، أنها جاءت متزامنة هذه السنة مع تخليد الذكرى السابعة والستين لتأسيس الأمن الوطني، وهو التزامن الذي لم يكن عرضيا، وإنما كان مقصودا، لإعطاء هذه التظاهرة التواصلية والمجتمعية زخما وإشعاعا ينهلان من عبق تاريخ هذه المؤسسة الزاخر.

وفي هذا الصدد، أكدت المديرية العامة للأمن الوطني في كلمتها الافتتاحية لإعطاء انطلاقة هذه التظاهرة «يكتسي تخليد ذكرى تأسيس الأمن الوطني هذه السنة طابعا خاصا، ويشكل محطة فارقة تحفل بكثير من المستجدات والأحداث البارزة. فلأول مرة في التاريخ المعاصر للمديرية العامة للأمن الوطني، يتم فيها تنظيم الحفل الرسمي لذكرى التأسيس خارج رحاب المعهد الملكي للشرطة. كما أنها المناسبة الأولى التي يتم فيها الاحتفاء بالذكرى السنوية للتأسيس بالتزامن مع انطلاق أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني، والتي هي مبادرة تواصلية كبرى تروم تعزيز التفاعل المجتمعي والانفتاح المرفقي لجهاز الأمن الوطني».

مقاصد ومرتكزات سامية

تعتبر المديرية العامة للأمن الوطني أيام الأبواب المفتوحة بمثابة تمرين تواصلي مهم، يحقق أهدافا نبيلة متعددة، ويجسد مرتكزات سامية، ولعل أبرزها هو تدعيم شرطة القرب والشرطة المواطنة، وترسيخ قيم الانفتاح المرفقي، فضلا عن توطيد آليات الحكامة الأمنية.

فالمديرية العامة للأمن الوطني تراهن من وراء تنظيمها لأيام الأبواب المفتوحة على ترسيخ مبادئ القرب من المواطن، والتفاعل معه في فضاء واحد، يجمع الشرطيين والشرطيات من جهة، والمواطنين والمواطنات من جهة ثانية، كما أنها تنشد من خلال هذه التظاهرات المجتمعية استطلاع الانتظارات الحقيقية للمواطنين من المرفق العام الشرطي، وملاءمة مخططات العمل على ضوء هذه الانتظارات والمطالب المشروعة للمواطنين.

كما أن استعراض المؤسسة الأمنية لمختلف الخدمات التي تسديها للمواطنين، وإبرازها للآليات والمعدات المسخرة لخدمة قضايا أمن الوطن، فضلا عن التواصل المباشر والتفاعل مع المواطنين بخصوص المنتوج الأمني، يبدد الإشاعات والأخبار الزائفة التي تفرز الإحساس بانعدام الأمن، ويعزز في المقابل من الشعور العام بالأمن، كما يدعم بالنتيجة مكتسبات بلادنا في مجال الأمن والاستقرار.

وفي هذا السياق، أوضحت المديرية العامة للأمن الوطني أن مدينة فاس ستكون خلال أيام الأبواب المفتوحة من 17 إلى 21 ماي 2023 «فضاءا مفتوحا للتواصل المباشر والتفاعل التلقائي بين الشرطيات والشرطيين من جهة، وعموم المواطنات والمواطنين والمقيمين والسياح الأجانب من جهة ثانية. وسيأخذ هذا التفاعل والتجاوب بين الشرطة والمواطنين أشكالا مختلفة، ويبرز في تجليات عديدة، سواء من خلال عشرات الأروقة والفضاءات التي تستعرض مختلف التخصصات والمهام الشرطية، والمحاضرات والنقاشات التي ستتناول مواضيع مطبوعة بالأهمية والراهنية، أو من خلال العروض وتمارين المحاكاة التي ستقدمها القوات الخاصة وباقي الوحدات المتخصصة للشرطة».

كما حددت المديرية العامة للأمن الوطني أهداف هذه التظاهرة على الشكل الآتي «فالهدف المباشر من وراء هذه المبادرة التواصلية والمجتمعية، هو إبراز تراكمات التحديث المتواصل الذي انخرطت فيه المؤسسة الأمنية في السنوات الأخيرة، وكذا استعراض الجانب الخدماتي في العمل الأمني، فضلا عن فتح قنوات مباشرة للإصغاء لانتظارات المواطنين من المرفق العام الشرطي. أما الأهداف الاستراتيجية لهذه المبادرة، فهي تعزيز الإحساس بالأمن لدى عموم المواطنات والمواطنين والأجانب المقيمين، وتسليط الضوء على الإمكانيات المادية والبشرية التي تسخرها مؤسسة الأمن الوطني للذود عن حمى الوطن وحماية أمن وممتلكات المواطن».

وعلى صعيد آخر، تترجم أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني أهمية ومركزية الشراكات المؤسساتية والمجتمعية كمدخل أساسي لترسيخ الإنتاج المشترك للأمن. فالأمن هو مكسب جماعي، ينعم به الجميع ويستفيد منه المجتمع ككل، لكنه أيضا تكلفة جماعية يشارك في إنتاجها وتحقيقها الجميع. ومن هذا المنظور، حرصت المديرية العامة للأمن الوطني على بلورة عدة شراكات لإنجاح هذه التظاهرة، سواء مع الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين والخواص الذين شاركوا في تنظيم هذه الدورة، أو من خلال الجمعيات المدنية والمؤسسات التعليمية التي قامت بتنظيم زيارات تحسيسية لفائدة منتسبيها.

أروقة وعروض تحاكي واقع الأمن

جهّزت المديرية العامة للأمن الوطني وعاءا عقاريا يناهز ثلاثة هكتارات مربع لاحتضان الدورة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة. وقد تم إبرام اتفاق مع ناظر الأوقاف بمدينة فاس لاستغلال هذه الأرض بشكل مؤقت طيلة الفترة التي تتطلبها هذه التظاهرة.

وقد تم تقسيم هذا الوعاء العقاري إلى جزئين: جزء تمت تغطيته بالكامل وتمتد مساحته الإجمالية على ما يناهز 8 آلاف متر مربع، وخصص لاحتضان الأروقة البالغ عددها 31 رواقا، والتي استعرضت مختلف الخدمات والتقنيات والتجهيزات التي توفرها مصالح الأمن الوطني لخدمة المواطنين. أما الجزء الثاني فقد تم تقسيمه بدوره إلى ثلاثة أقسام؛ القسم الكبير منه تم تخصيصه لتقديم العروض الرياضية وشبه العسكرية وتدخلات القوات الخاصة وفرقة الأسفار الرسمية، والقسم الثاني تم تجهيزه كحلبة للفروسية تستغله خيالة الأمن الوطني في تقديم عروضها، أما القسم الثالث فقد تم تجهيزه لتقديم عروض الكلاب المدربة للشرطة.

وقد حرصت المديرية العامة للأمن الوطني على اختيار هذا الفضاء في المكان المعروف ب «مدارة الكتاب» على مستوى شارع محمد السادس بمدينة فاس، في ملتقى طرقي قريب من عدة أحياء سكنية، وقريب من مجموعة كبيرة من المسارات والمسالك الطرقية، كما تم ربطه كذلك بشبكة الماء والكهرباء ومختلف التجهيزات الصحية لضمان نجاح هذه التظاهرة المجتمعية.

وفي سياق متصل، جنّدت المديرية العامة للأمن الوطني 2300 موظف شرطة للمشاركة في تقديم العروض المهنية، والتفاعل مع المواطنات والمواطنين في مختلف الأروقة المقامة، وكذا تأمين الفضاء الذي احتضن هذه التظاهرة، فضلا عن تعبئة 150 مركبة، من بينها عربات أمنية مصفحة تم تقديمها لأول مرة بالهوية البصرية الجديدة لأسطول الأمن الوطني.

كما تم كذلك تجهيز 31 رواقا موضوعاتيا، تعرّف جميعها بمختلف التخصصات المهنية والشرطية، فضلا عن استعراض لمحة شاملة عن التطبيقات المعلوماتية والأنظمة التقنية التي طورتها المديرية العامة للأمن الوطني لخدمة أمن المواطنين، كما تم عرض رواق مشترك

© 2023 DGSN

بين مصالح الأمن الوطني وكل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان من جهة، ومع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية من جهة ثانية، تترجم عمق الشراكة والتعاون مع هذه المؤسسات الوطنية.

كما واصلت هذه الدورة تعزيز مسار الانفتاح على مختلف فعاليات المجتمع المدني والشركاء المؤسساتيين، من خلال تنظيم سلسلة من الندوات واللقاءات العلمية، شملت مواضيع تتسم بالراهنية، من قبيل استعمالات الهوية الرقمية كآلية للانتقال الرقمي وتجويد الخدمات، وحماية الأطفال المصرح باختفائهم، وتدعيم البعد الحقوقي في الوظيفة الأمنية، وتوطيد الإنتاج المشترك للأمن، وهي الندوات التي شارك فيها خبراء وممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمهنية.

ولأن سياق تنظيم هذه الدورة تزامن مع تخليد الذكرى السابعة والستين لتأسيس الأمن الوطني، فقد تم عرض موروث الشرطة في فضاء خاص بتاريخ الأمن الوطني، تميز بعرض وثائق ومساطر قانونية تعود لأكثر من قرن من الزمن، ومعدات للتصوير والتشوير من زمن الحماية وصدر الاستقلال، فضلا عن أسلحة فردية قديمة يتجاوز عمرها عدة عقود.

© 2023 DGSN

ورشات التحسيس حول صحة الفم والأسنان... فرصة لأطباء الأمن الوطني من أجل توفير نصائح صحية لفائدة الأطفال

فضاء الأنشطة الترفيهية..فعالية تفاعلية وتعليمية تنمي روح الإبداع لدى الأطفال

فضاء المهن الشرطية..شروحات حول الميثاق الجديد للتوظيف والتكوين الشرطي

جانب من أنشطة التحسيس حول السلامة الطرقية

الغرفة المظلمة... فضاء متكامل للتعريف بعمل فرق الشرطة العلمية والتقنية

الفرق التقنية للأمن الوطني تقدم شروح حول منظومات الاتصالات الرقمية الشرطية

برنامج يومي مطول

الواجهة الرئيسية للتطبيق المعلوماتي لأيام الابواب المفتوحة

اعتمدت المديرية العامة للأمن الوطني برنامج زمني مطول، يشمل 13 ساعة يوميا تبتدئ من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الحادية عشر ليلا، وذلك لاستقبال المواطنات والمواطنين الذين يقصدون الفضاء الذي احتضن الدورة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني.

وقد راهنت المديرية العامة للأمن الوطني على توسيع ساعات البرنامج اليومي لتمكين أكبر عدد من المواطنين من زيارة فضاء التظاهرة، فضلا عن تخصيص حيز أكبر للتفاعل والتجاوب مع هؤلاء الزوار، خصوصا في صفوف تلاميذ المؤسسات التعليمية الذين كانوا يحجون بشكل مكثف خلال ساعات الصباح والظهيرة.

ولضمان انسيابية التدفق والتجول داخل هذا الفضاء، تم اعتماد تصميم دائري لمختلف الأروقة، يتسم بانتقاء الحواجز وباتساع الممرات، لتمكين الزوار من الاطلاع على

مختلف الخدمات والتجهيزات المقدمة، كما تم أيضا استغلال المنصات والشاشات الرقمية لإبراز العمل الأمني على أوسع نطاق.

وفي سياق ذي صلة، أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني حملة إشهارية مندمجة للتعريف بهذه التظاهرة، وبالفعاليات المنظمة في إطارها، تخلّلتها وصلات تلفزية وأخرى إذاعية مخصصة للراديو ولباقي المنابر الإعلامية الورقية والإلكترونية.

وحرصا على النفاذ إلى أكبر قدر ممكن من المواطنين، حتى من خارج مدينة فاس ومن أرض الوطن كذلك، أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني تطبيقا معلوماتيا خاصا بالأبواب المفتوحة على أنظمة تشغيل الأجهزة المحمولة الأكثر استخداما، وسخّرت كذلك الحسابات الرسمية للمديرية العامة للأمن الوطني على شبكات التواصل الاجتماعي لضمان النقل المباشر لمختلف فعاليات هذه التظاهرة، وهو ما مكّن من تحقيق أكثر من 20 مليون مشاهدة خلال الخمسة أيام التي شهدت تنظيم الأبواب المفتوحة للأمن الوطني.

وعلى مستوى برمجة العروض المقدمة، فقد حرصت المديرية العامة للأمن الوطني على تلبية طلبات مختلف الشرائح العمرية، إذ تمت برمجة عروض صباحية خاصة بتلاميذ المؤسسات التعليمية، بينما تم تقديم عروض زوالية وأخرى مسائية لفائدة باقي المواطنات والمواطنين من مختلف الفئات العمرية.

نجاحات مبهرة

أكّدت لجنة تنظيم أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني أن «الدورة الرابعة التي احتضنتها مدينة فاس حققت جميع الأهداف المأمولة منها، سواء على مستوى التفاعل الإيجابي مع المواطنات والمواطنين، أو على صعيد الحضور الجماهيري، أو حتى على مستوى تقييم العمل الأمني وملاءمته مع انتظارات المواطنات والمواطنين».

وأكدت لجنة التنظيم أن «المديرية العامة للأمن الوطني كانت تتطلع جاهدة لتجاوز سقف نصف مليون زائر، الذي سجلته النسخة الثالثة المنظمة بمدينة طنجة. لكن التدفق الكبير للمواطنين، من مختلف الأعمار، فاق كل التوقعات وتجاوز كل الأرقام والمؤشرات».

وكانت المديرية العامة للأمن الوطني قد أعلنت في بلاغ لها، بتاريخ 22 ماي 2023، «أن زوار فضاء الأبواب المفتوحة للأمن الوطني المقامة بمدينة فاس، خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 21 ماي الجاري، ناهز عددهم الإجمالي مليون و150 ألف زائر، محققا بذلك رقما قياسيا مقارنة مع باقي الدورات السابقة».

وأردفت المديرية العامة للأمن الوطني» سجل يوما الجمعة والسبت 19 و20 ماي ذروة الحضور الجماهيري، بحصيلة إجمالية فاقت أكثر من 630 ألف زائر خلال اليومين، وشكلت فئة التلاميذ نسبة مهمة من الحضور، فضلا عن مواطنين من مدينة فاس ومختلف المدن المغربية، وكذا مقيمين وسياح وبعثات رسمية أجنبية».

وفي نفس السياق، تؤكد لجنة تنظيم هذه التظاهرة «بأن الشراكات التي ميزت النسخة الحالية لأيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني، تعكس البعد المواطن للمرفق العام الشرطي، وتؤشر على انخراط الجميع في بلورة المفهوم المجتمعي للشرطي وترسيخ مكونات الإنتاج المشترك للأمن»، موضحة في هذا الإطار بأن

« تنظيم رواق مشترك مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو رسالة راسخة وقوية مفادها التزام مصالح الأمن الوطني بالبعد الحقوقي في الوظيفة الشرطية، وهو أيضا مؤشر على انخراط جدي من جانب المؤسسة الأمنية في الارتقاء بمنظومة حقوق الإنسان وتمليكها لكافة موظفاتها وموظفيها».

الندوات العلمية.. مواضيع موسومة

أفردت مصالح المديرية العامة للأمن الوطني في سياق تدبير المقاربة الأمنية الداعمة للتواصل المرفقي أنساقا ونماذج شرطية مختلفة، روعي في مقدمة أهدافها دعم مظاهر الانفتاح الشرطي والاستجابة لمعايير الإنتاج المشترك للأمن باستحضار مفهوم «المرفق العام المواطن». إذ شكلت فعاليات النسخة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة التي نظمت بمدينة فاس من 17 إلى غاية 21 من شهر ماي تحت شعار « 67 سنة من التحديث المتواصل لمرفق مواطن» أحد أهم أشكال ومظاهر هذا الانفتاح الشرطي. هي أيضا مناسبة قدمت خلالها إلى الزوار الذين تجاوز عددهم أكثر من 1.150.000 زائرا مجموعة من الأروقة الموضوعاتية استعرضت جوانب من التخصصات الشرطية الدقيقة في مجالات مختلفة . أبرزها استخدام التكنولوجيا الرقمية وأوجه الذكاء الاصطناعي في الوظيفة الشرطية ، بما في ذلك تقديم عروض مهنية مشتركة ولوحات استعراضية تم الحرص خلالها على محاكاة جوانب من القواعد و المخاطر الواقعية المرتبطة بصميم اختصاصات مصالح الأمن الوطني ، فضلا عن تسليط الضوء على المهارات والخبرات الميدانية التي راكمتها القوات العمومية في إطار النهج الجديد لعمليات المحافظة على النظام العام.

وعلى هامش هذه النسخة من الأبواب المفتوحة تم تنظيم ندوات تفاعلية في مواضيع علمية أكاديمية تقاطعت أكثر مع الاهتمامات الراهنة للمواطن في المشهد الأمني والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وهيئات حقوق الإنسان جرى تداولها عن طريق تقنية البث المباشر عبر الحساب الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني بمنصة التواصل الاجتماعي FACEBOOK.

نستعرض في سياق هذا المقال نبذة عن أهم محاور هذه الندوات:

الشراكة بين المديرية العامة للأمن الوطني وهيئات حقوق الإنسان والحكامة وتخليق الحياة العامة

أوردت عميد الشرطة ممتاز سارة بزازي عن مديرية الشرطة القضائية في صلب مداخلتها نبذة عن مضامين اتفاقية الشراكة والتعاون بين المديرية العامة للأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأبرزت أوجه هذه الشراكة وكيفية التفاعل الإيجابي مع الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في إطار تكريس وتقوية دعائم الحقوق والحريات وتنزيل مضامين استراتيجية المديرية العامة للأمن الوطني.

قدم أيضا في سياق هذه الندوة المراقب العام محمد الأبيض رئيس قسم

بالراهنية ذات الإهتمام المشترك

ندوة في موضوع الشراكة بين المديرية العامة للأمن الوطني وهيئات حقوق الإنسان والحكامة وتخليق الحياة العامة

المراقبة والدراسات والاقتحاص بالمفتشية العامة عرضا خصص المسطرة معالجة شكايات وتظلمات المواطنين ضد موظفي الشرطة.

وعرفت الندوة كذلك مشاركة أطر عن المجلس الوطني لحقوق الانسان حيث تم استعراض بنود اتفاقية الشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمديرية العامة للأمن الوطني والتي تتوخى إرساء دعائم تعاون مؤسساتي مستدام وتطوير العمل المشترك بين المجلس ومصالح الأمن الوطني.

كما شاركت الأستاذة نجوى اشركي رئيسة وحدة الدراسات والتقارير عن مؤسسة وسيط المملكة، التي تعنى بحماية الحقوق والحريات عن طريق تلقي الشكايات وتظلمات المواطنين، والتي قدمت مداخلة حول مهام هذه المؤسسة ودورها المحوري في تخليق المرفق العمومي، وعن التعاون المؤسساتي مع المديرية العامة للأمن الوطني في مجال خدمة المرتفقين والبحث عن حلول لقضاياهم بالموضوعية والشفافية المتطلبتين.

العلاقة بين الأمن والمجتمع المدني ورهانات الإنتاج المشترك للأمن

ارتباطا سياق برنامج التحسيس بالوسط المدرسي بالحاجة إلى تعزيز الشعور بالأمن بفضاء المؤسسات التعليمية باعتبارها فضاءات للتربية والتكوين والتحصيل. ولأجل ذلك فقد شرعت مصالح المديرية العامة للأمن الوطني منذ سنة 2008 في وضع مخططات عمل ميدانية اعتمدت على مقاربة أمنية تتعدى البعد الوقائي المرتبط بتدعيم الإحساس بالأمن لتشمل علاوة على ذلك زجر الأشكال الإجرامية الناشئة على مستوى الفضاءات التعليمية ، فيما تعكف مصالح المديرية العامة للأمن الوطني على مواصلة برامج التحسيس بالمؤسسات التعليمية والتي فاق عددها 11472 مؤسسة تتوزع بين 8022 مؤسسة تعليمية بالسلك الابتدائي و2102 مؤسسة بالسلك الثانوي الإعدادي وأزيد من 1348 مؤسسة بالسلك الثانوي التأهيلي.

واستعرض العميد الإقليمي عبد الهادي الدكالي خلال هذه المحاضرة قراءة في السياق العام ودلالات وأبعاد تحديث المديرية العامة للأمن الوطني، لافتا انتباه الحضور إلى أهم مظاهر وأنساق التحديث الشرطي، ومستحضرا على سبيل المثال لا الحصر عصرنة البنيات التحتية وتحسين ظروف استقبال المواطنين والأجانب إلى جانب الإعلام الأمني وتوظيف الذكاء الاصطناعي في الخدمات الشرطية بما في ذلك الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني على اعتبار أن التدبير المندمج لقضايا الأمن يقوم على أساس التعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني.

ندوة في موضوع العلاقة بين الأمن والمجتمع المدني ورهانات الإنتاج المشترك الأمن

تدعيم الحماية القانونية للأطفال القاصرين نموذج آلية طفلي مختفي

المائدة المستديرة رقم 03 التي احتضنتها قاعة الندوات أطرها المراقب العام أحمد بندحمان الذي سرد في مستهلها نبذة عن الاتفاقية الإطار «اتفاقية حقوق الطفل 1989» التي تقوم على مبدأ توجيهي يقضي بوجوب إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأساسي دون تمييز ، وتميزت هذه المائدة المستديرة بتسليط الضوء على جهود رئاسة النيابة العامة في مجال حماية الطفل من لدن الأستاذة سناء كميل، قاضية برئاسة النيابة العامة ورئيسة وحدة تتبع قضايا الطفولة، وعرض من لدن السيد عادل بوحيى ممثل عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، حول انخراط المجلس في كل الجهود المبذولة لتعزيز المنظومة الحمائية للطفولة، كما أبرز بنفس المناسبة مبادرات المجلس للارتقاء بنجاعة منظومة العدالة في سبيل حماية الحقوق وعلى رأسها حقوق الطفل.

كما تم التعريف بالتجربة الفريدة والنوعية «طفلي مختفي » التي تعتمد على تقنية الإشعار المبكر، في إطار منصة فعالة وذات مصداقية تعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة ، كما قدمت بهذه المناسبة مريمة العراقي مراقب عام رئيسة مصلحة القضايا الماسة بالأسرة والأخلاق العامة بمديرية الشرطة القضائية عرضا تفصيليا لامس الجوانب الوقائية والزجرية لمناهضة العنف ضد الأطفال.

ومن جانبها، ألقت ليلى الزوين عميد الشرطة ممتاز ، رئيسة مصلحة الأدلة الجنائية الرقمية والتصوير بمديرية الشرطة القضائية، مداخلة حول الاستخدام غير السليم من قبل الأحداث والقاصرين للانترنيت والتكنولوجيا الحديثة مع تسليط الضوء على مجهودات المديرية العامة للامن الوطني في حماية استغلال الأطفال عبر الأنترنت، كما قامت الإطار الأمني بعرض نماذج لبعض الشراكات المبرمة في مجال حماية الأطفال.

وفي نفس السياق، قدم عميد الشرطة الاقليمي مصطفى حداوي، رئيس مصلحة تسيير دوائر الشرطة بمديرية الأمن العمومي، عرضا حول نظام البحث عن الأطفال المتغيبين والذي تطرق من خلاله إلى التعريف بسبل تدبير ومعالجة بلاغات اختفاء الأطفال من الناحية القانونية والمهنية والتقنية من لدن مصالح الأمن الوطني

الهوية الرقمية آلية موثوق بها لرقمنة وتجويد الخدمات

حرصا من المديرية العامة للأمن الوطني على ضمان هوية المواطنين وحمايتها من مخاطر الانتحال والتزوير التي قد تطال البطائق الوطنية للتعريف الإلكترونية في إطار المعاملات التجارية والعقارية وما يندرج في نطاق ذلك من المعاملات المماثلة ، قامت المديرية العامة للأمن الوطني بإنشاء منظومة وطنية تلعب دور الطرف الثالث الوطني الموثوق به لإثبات الهوية ، حيث يشكل هذا الجيل الجديد من البطائق نسخة مؤمنة ومتطورة

ندوة في موضوع تدعيم الحماية القانونية للأطفال القاصرين نموذج آلية طفلي مختفي

لسندات الهوية تواكب التحول الرقمي المتسارع.

خلال هذه المحاضرة قدم المراقب العام اسماعيل قديدر رئيس قسم الدراسات والتطوير بمديرية نظم المعلومات والاتصال عرضا تحت عنوان «منظومة الطرف الثالث الموثوق به آفاق جديدة لتأمين الهوية وتطوير الخدمات الرقمية بالمملكة»، تمحور حول إنجازات وجهود المديرية العامة للأمن الوطني في مجال تأمين الهوية.

وعرفت نفس الندوة مشاركة ممثلين عن اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وذلك بعرض حول تجليات القيمة المضافة لمنصة الطرف الثالث الموثوق به ودورها في تعزيز حماية المعطيات الشخصية.

تلتها مداخلة للسيد عبد العالي المدني من وكالة التنمية الرقمية حول حصيلة الشراكة بين الوكالة والمديرية العامة للأمن الوطني في مجال الهوية الرقمية.

بعد ذلك، قدم الأستاذ بكلية الحقوق إلياس حفيظي مداخلة حول دور المجتمع الشبكي في تحقيق التحول نحو هوية رقمية آمنة.

كما تم تسليط الضوء على أهمية استثمار الوظائف الجديدة لبطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية من لدن الأستاذ إلياس أحلي عن وزارة العدل، وتقديم مداخلة من طرف رئيس المجلس الوطني لهيئات الموثقين بالمغرب الأستاذ هشام الصابري حول الاتفاقية التي تمت بلورتها بين المجلس الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني لمحاربة التدليس والتزوير في إطار إبرام العقود وكافة المعاملات القانونية.

اختتمت فعاليات الندوات المنظمة بمناسبة النسخة الرابعة للأبواب المفتوحة للمديرية العامة للأمن بتاريخ: 2023/05/21 ، والتي شهدت تفاعل الحضور وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والإجابة على الطروحات والأسئلة التي طرحت خلال هذه الندوات كما تم تقديم مجموعة من وجهات النظر وكلمات شكر في حق أطر المديرية العامة للأمن الوطني الذين سهروا على تنظيم ورشات الموائد المستديرة.

ندوة في موضوع الهوية الرقمية آلية موثوق بها لرقمنة وتجويد الخدمات

القوة الخاصة لمراقبة التراب الوطني

وحدات متخصصة للتعامل مع الأحداث الأمنية الكبرى

لا بد للوافد على فعاليات النسخة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني المقامة بمدينة فاس أن يثير انتباهه خلال استكشافه لفضاء التظاهرة، رواق «القوة الخاصة» التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، فهو من أكثر الأروقة التي تجذب شغف وحب استطلاع الزوار من مختلف الشرائح العمرية.

فالفضاء المخصص لهذه الوحدات المتخصصة يعرض مختلف الوسائل وأدوات العمل والمعدات اللوجيستيكية التي تستخدمها القوة الخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وأكثر ما يبهر الزائر للرواق هو أسطول مركبات التدخل التكتيكية رباعية الدفع المصفحة والمدرعة ذات الألوان القاتمة والجذابة في نفس الوقت، والمزودة كذلك بسلاليم عالية وتقنيات جد متطورة تسمح بالولوج للارتفاعات، مع قابلية ضبط المستوى، كما تستوعب العديد من العناصر في آن واحد، بالإضافة إلى عربات أخرى خاصة بالمرافقة والدعم.

وعلى مساحة تناهز أكثر من 120 مترا مربعا، يتيح رواق القوة الخاصة التعرف على البذلات المخصصة لوحدات التدخل العملياتي بكامل إكسسواراتها من أقنعة ونظارات خاصة وأحزمة لحمل السلاح والأحذية التكتيكية، والاطلاع على الدروع والسترات المضادة للرصاص بالإضافة إلى زي التدخل والتمويه «Tenue de camouflage» والذي يتميز بملمسه العشبي الأخضر أو لونه الرملي، وكذا مختلف أسلحة القنص المتطورة وأدوات العمل التي تستخدمها مجموعة النخبة المسؤولة عن التدخل من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويقوم بتنشيط هذا الرواق المتميز بخصوصيته، وكذا تقديم الشروحات للوافدين الزائرين، مجموعة من الموظفين التابعين للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني ممن يعملون في صفوف القوة الخاصة.

© 2023 DGSN

النشأة والمهام

تم إحداث مجموعة التدخل السريع التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني سنة 2004، مباشرة بعد التفجيرات الإرهابية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء في 16 ماي 2003، وكانت تضم إبان إحداثها 40 عنصرا، لتنبثق منها بعد ذلك القوة الخاصة بعد إحداث المكتب المركزي للأبحاث القضائية سنة 2015.

وتتألف القوة الخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني حاليا من 300 عنصرا، استفادوا من تداريب تهم البنية الجسمانية وتكوين خاص في تقنيات التدخل وفنون الرماية اعتمادا على المعايير الدولية المعمول بها.

وتكمن مهامها الأساسية في مكافحة الإرهاب، من خلال تعقب الخلايا الإرهابية وتفكيكها وشل حركتها قبل انتقالها إلى مرحلة التنفيذ المادي وكذا محاربة العديد من أوجه الجريمة المنظمة بالغة الخطورة كتحرير الرهائن والتدخل في حالات الأزمات الكبرى، وتوقيف المشتبه فيهم الخطيرين وخاصة المسلحين، وحماية الشخصيات الكبرى والمنشآت الحساسة وتأمين بعض التظاهرات الكبرى التي تعرف مشاركة وفود من البلدان الأجنبية، بالإضافة إلى حراسة ونقل المعتقلين الخطيرين، والسهر على عمليات ترحيل المشتبه فيهم المبحوث عنهم بموجب أوامر دولية بإلقاء القبض.

كما تساعد هذه القوة باقي مصالح المديرية العامة للأمن الوطني، وتوفر لها الدعم الميداني في العمليات التي تباشرها لمحاربة الجريمة وتطهير بؤرها.

انتقاء وتكوين عناصر القوة الخاصة

يتم توظيف عناصر القوة الخاصة من بين المتدربين الجدد في صفوف الأمن الوطني، بعد عملية الانتقاء من مختلف الدرجات التي تباشرها لجنة من المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وذلك حسب معايير تتطلب بالأساس التوفر على قدرات رياضية عالية ومستوى جيد من المعارف الفكرية، وكذا الإرادة والقدرة على التحمل وإدارة المواقف الصعبة، فضلا عن التحلي بروح التضحية وحس المبادرة والسرعة في تنفيذ المهام الوكولة لها، بما يسمح لها بالرفع من الأداء المهني المطلوب.

وانطلاقا من قناعتها بأن التكوين المتكامل هو عماد العمل الناجح، تعتمد المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني على برنامج تكوين متنوع ومتكامل وحاد في نفس الوقت لفائدة عناصر القوة الخاصة، وذلك على النحو الذي يتيح لعناصرها أداء مهامهم بشكل أفضل وتعزيز مهاراتهم الميدانية.

فبعد الاستفادة من التكوين الأساسي في إحدى مدارس الشرطة كمرحلة تمهيدية للتعرف على عمل الأجهزة الأمنية والإلمام بالجوانب الأساسية لمهمة الحفاظ على النظام، تتلقى العناصر المنتقاة تدريبا خاصا لمدة ثلاثة أشهر بمعهد التكوين التخصصي التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني الذي دشنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 24 أبريل 2018، ويشمل هذا التكوين الاستفادة من مناظرات وحصص دراسية مكثفة تتمحور بالأساس حول الإحاطة المفصلة بالبيئة الجغرافية والثقافية وتلك المتعلقة بالتهديدات المختلفة، علاوة على دراسة وتحليل التحديات المرتبطة بمواجهة الإرهاب ومحاربة تفشي الفكر المتطرف.

وتلي هذه المرحلة، مجموعة من التداريب الميدانية الأخرى تضمن تعليم تقنيات التدخل، خاصة التسلق وفنون الرماية بوضعيات الرمي الثابت والمتحرك وطرق التصويب التي تختلف حسب نوع السلاح المستخدم، كما

يتم في نفس السياق، اعتماد تداريب المحاكاة كوسائل تدريبية من أجل إكساب المهارات على واقع مشابه لواقع العمل الحقيقي.

ويخضع جل عناصر القوة الخاصة لتقييم فردي تحت إشراف مدربي المعهد التخصصي، تليها فترة الإدماج مع العناصر المحنكة وذات التجربة لمدة ستة أشهر، وذلك قبل البدء بمباشرة المهام العملياتية الميدانية، يتم خلالها الإطلاع على التجارب السابقة وتهييء العناصر المتدربة ، حيث يتم على هذا المستوى المزج والتناوب بين عدة تمارين واختبارات القدرة على التحمل، إذ يمر المتمرن عبر سلسلة من التداريب تبتدئ باجتياز حلبة الحواجز «Parcours de combattant»، وهو عبارة عن سلسلة من العقبات المادية التي يجب على الفرد تسلقها، والزحف تحتها واجتيازها باعتماد التوازن والتسلق والقفز خلال مدة محددة، والمرور بعدها لاختبارات الرماية الدقيقة والسريعة في وضعيات مختلفة إلى جانب استعمال المركبات، ويتم برمجة كل هذه الاختبارات في أوقات مختلفة من اليوم سواء في النهار أو الليل.

ومن أجل مواكبة صقل المهارات المكتسبة، تستفيد جل عناصر القوة الخاصة بشكل يومي، من تدريبات مكثفة يتم من خلالها تحسين مهاراتهم التكتيكية الفنية والتشغيلية في بيئة مغلقة، والمعروفة بالاختصار الإنجليزي «CQB : Close Quarters Battle»، كضمان لاكتساب المعرفة القوية والتدرب على الرد في مختلف الوضعيات وبشكل سريع.

ولتعزيز كفاءات ومهارات عناصر القوة الخاصة المتمرسة، تتلقى هذه الأخيرة أيضا دورات في إطار التكوين المستمر، أو تكوين المكونين سواء داخل المغرب أو خارجه، والتي يسهر على إلقائها خبراء أجانب خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية في كل من ميادين تقنيات التدخل والرماية، الكشف واستعمال المتفجرات والحماية المقربة للشخصيات الكبرى...إلخ.

مجال عمل الوحدات المكونة للقوة الخاصة

تتألف القوة الخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني من مجموعة من الوحدات، يختلف مجال تدخلها حسب نوعية المهام الموكولة إليها.

لكن ما يميز عمل هذه الوحدات هو اعتمادها على الذكاء الجمعي، فهي تشتغل وفق مخطط عمل يتميز بالدقة المتناهية والتنسيق التام بين كل وحداتها، ويشكل التآزر بين مكوناتها والعمل الجماعي المتراص أحد أهم أسس نجاح عمليات تفكيك الخلايا الإرهابية والعصابات الإجرامية وتوقيف المشتبه بهم.

وتتبنى عناصر هذه المجموعة الخاصة في عملياتها شعار تحييد التهديد دون حدوث أية مخاطر على العناصر الأمنية وعلى المستهدف وعائلته أيضا، وكذا البيئة المحيطة به.

وتساهم كذلك هذه القوة الخاصة في تفكيك الخلايا الإرهابية والمنظمات الإجرامية بتعاون وتنسيق تام مع القوات الخاصة الأجنبية، من أجل إحباط العمليات الخطيرة التي ينشط أفرادها في أماكن وبلدان مختلفة بشكل متزامن، ونذكر على سبيل المثال العملية الأمنية المشتركة مع المفوضية العامة للاستعلامات الاسبانية بتاريخ 23 يناير 2023 التي مكنت من تفكيك خلية إرهابية موالية لتنظيم "داعش"، تتكون من ثلاثة عناصر ينشطون في كل من اسبانيا والمغرب، والذين

بايعوا زعيم تنظيم "داعش"، وكانوا ينشطون في نشر وترويج الفكر المتطرف بغرض التجنيد والاستقطاب، كما أبدوا استعدادهم للانخراط في عمليات إرهابية بعد تعذر التحاقهم بمعاقل هذا التنظيم الإرهابي بمنطقة الساحل.

وفي عملية مماثلة بتاريخ 04 أكتوبر 2022، قامت القوة الخاصة بتوقيف شخصين بمدينة الناظور، تزامنا مع توقيف السلطات الإسبانية لتسعة أشخاص آخرين بمدينة مليلية، يشتبه في ارتباطهم بتنظيم "داعش الإرهابي".

فالموقوفون يشتبه في أنهم كانوا ينشطون في نشر وترويج الفكر المتطرف عبر بث خطب ومحتويات رقمية بواسطة الأنظمة المعلوماتية، أو عبر التواصل المباشر، وذلك بغرض تجنيد واستقطاب الأشخاص الراغبين في الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية، إضافة إلى كونهم كانوا ينشرون بشكل مكثف خطابا بحمولة متطرفة، وذات طبيعة تحريضية على الانخراط في التنظيمات الإرهابية.

كما أن الأمير المزعوم لهذه الخلية الإرهابية، كانت له ارتباطات بالخلية التي تم تفكيكها في دجنبر 2019 في كل من ضواحي مدريد ومدينة الناظور، في عملية مشتركة نفذتها في ذلك الوقت مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني ونظيرتها الإسبانية.

وتندرج هذه العمليات الأمنية المشتركة في إطار التنسيق الأمني المتواصل والمتميز بين المصالح الأمنية المغربية ونظيرتها الإسبانية، حرصا على تحييد جميع المخاطر والتهديدات الإرهابية المحدقة بالبلدين، وسعيا كذلك لتعزيز التعاون الثنائي لفك الارتباطات القائمة بين مختلف الخلايا الإرهابية.

ولتحقيق هذا المبتغى، يتطلب الأمر أسابيع من التخطيط والرصد والتخفي والتحضير بالنظر لخطورة العناصر المستهدفة. وتعتبر المعلومات الدقيقة التي يتم تجميعها من الميدان والمعطيات العملية والتي يتم تمحيصها قبل القيام بأي عملية، أساسية بالنسبة لهؤلاء المختصين في العمليات الأمنية، الذين يفارق النوم أعينهم خلال الأيام التي تسبق العملية.

هيكلة القوة الخاصة

تتكون القوة الخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني من الوحدات المتخصصة التالية :

وحدة المداهمة

وتعمل جنبا إلى جنب مع وحدة الإقتحام، ويتجلى دورها في ضبط المشتبه فيهم، وجمع الأدلة من مكان العملية وحماية عناصر الوحدات الأخرى المشاركة، وكذا تأمين الأشخاص المتواجدين بمسرح العملية.

وحدة الإقتحام

تتمركز عناصرها ذات اللباس والأقنعة السوداء في الصف الأول خلال عملية التدخل، ويتمحور دورها أساسا في الاختراق، أي فتح جميع الأبواب المستعصية وتمهيد الطريق للوحدات الأخرى من أجل الشروع في عملية تحييد الخطر، وضبط المشتبه فيهم وجمع الأدلة.

وتعتمد هذه الوحدة خلال تدخلها على السيارات المصفحة رباعية الدفع التي تسمح بالولوج للارتفاعات والأماكن العالية بفضل السلاليم المجهزة بها، كما تستخدم العناصر الأمنية آخر الأدوات الهيدروليكية السريعة والصامتة لفتح الأبواب.

وحدة التسلق

وتعمل بشكل متناسق مع وحدتي المداهمة والاقتحام، وتتكون من عناصر مدربة ذات قدرات عالية في تسلق الأسوار والولوج إلى أماكن العمليات دون إثارة شكوك المشتبه فيهم أو المس بمجريات العملية.

ويتدرب عناصرها بشكل يومي على تمارين التسلق العمودي من أجل تحسين قدرتهم الجسمانية، وتشمل التمارين المتوسّطة والشديدة الصعوبة، والتي تركّز على تقوية العضلات كما ترفع من قدرة الجسم على التحرّك بلياقة بدنية عالية.

إلى جانب ذلك، تستفيد هذه العناصر من حصص الرماية بشكل منتظم للتركيز على الحلقات الصغيرة والكبيرة وزيادة المسافة، مما يساعد في تحديد الهدف ومراقبة تقدمه. ويتلقى في هذا الصدد، جل عناصرها أربع سنوات على الأقل من التدريب المنتظم.

وحدة القناصة

تتألف من أفضل عناصر الوحدة الخاصة، وهم قناصون من النخبة يتمتعون بالتركيز الجيد ودقة متناهية في التصويب عند تنفيذ عملية إطلاق الرصاص في اتجاه الهدف.

فعملية اختيار وإعداد القناص الجيد تعد من الأمور الضرورية، طالما أنها عملية علمية وفنية في غاية الأهمية، حيث لا يكثرت فيها لعدد الطلقات بقدر ما يتم التركيز على ضرورة حمايته حتى لا يكون هدفا سهلا للعدو، وكذا تحقيق المكاسب من إحباط التهديدات والمخاطر بمكان العملية بدقة عالية.

كما أن القناص يكون عادة مكلفا بمهام أخرى للدعم إضافة لعمله الأصلي، حيث يساعد في مساندة وحدة الاقتحام والمداهمة ووحدة التسلق خلال مباشرة تدخلاتها، كما يقوم بتنفيذ أعمال المراقبة وينقل بشكل مباشر كل الأحداث والتطورات المحيطة بالبيئة التي يتواجد بها الهدف.

ويتلقى عناصر وحدة القناصة تداريب خاصة في فنون الرماية، خاصة تمارين طلقات الثقة أو ما يعرف عنها ب « Tir de Confiance »، وهو تمرين يختبر الثقة وقمة التطوع لدى عناصر القوة الخاصة، ويعتمد هذا الاختبار على إطلاق النار بالذخيرة الحية على هدف يحمله عنصر آخر في نفس الوحدة، الذي يكون مجهزا بسترة مضادة للرصاص. ويهدف هذا التمرين إلى ضمان الثقة بين أفراد الوحدة وتحسين دقة التصويب.

كما تتدرب هذه العناصر بواسطة تشكيلة من الأسلحة المتطورة من مسدسات وبندقيات وأسلحة رشاشة، والقنابل اليدوية والمسيلة للدموع، عن طريق الرماية الدقيقة أو سريعة الطلقات، ويتم استخدام ذخائر مختلفة .كما يتم التعامل مع الأهداف الثابتة والمتحركة.

وتعتمد هذه الوحدة على عدة أزياء مهنية، من بينها الزي الخاص بالتدخل الخاص بالتمويه الذي يسمح بولوج مناطق وبيئات مختلفة التي تحسن من قدرتهم على الاختباء، سواء كانت صحراء أو غابات أو رمال أو ثلج، وتوفر لهم الإحاطة والمرونة الكافيتين للحفاظ على وضع التخفي.

وحدة الكشف عن المتفجرات

يناط بهذه الوحدة مهمة التخلص من الذخائر غير المتفجرة والكشف عن العبوات الناسفة ونزع الألغام، وذلك لتأمين عناصر الوحدات الأخرى المكونة للقوة الخاصة وكذا عموم المواطنين أيضا، فضلا عن استباق وإحباط أي هجوم محتمل بواسطة المتفجرات.

وتستخدم هذه العناصر ترسانة كبيرة من أجهزة الكشف عن المتفجرات المحمولة يدويا والمعدات الخاصة بالبحث والتحييد والتدخل والحماية، والتي تعمل بواسطة تكنولوجيا دقيقة للكشف عن وحدات وجزيئات المواد المستخدمة بها والانبعاثات الصادرة عنها، دون الحاجة لإظهار الأجسام المشبوهة.

كما تتم تعبئة عناصر هذه الوحدة لتأمين الأحداث المهمة من خلال القيام بزيارة أمنية قبلية للمواقع التي ستحتضن بعض التظاهرات الكبرى.

© 2023 DGSN

وحدة التدريب والتأطير

تشكل مركز الوحدات الأخرى المكونة للقوة الخاصة، فهي تعمل بشكل يومي مع مختلف عناصرها، وتتجلى مهمتها الرئيسية في تكوين العناصر الأمنية وتتبع تأطيرها. ويتم اختيار العاملين بهذه الوحدة من بين العناصر ذات التجربة الطويلة والمحنكين من أجل مسايرة تدريب العناصر الجدد، وتقييم أداء العناصر الممارسة بشكل دوري.

وتقوم هذه الوحدة ببرمجة كافة التداريب من حصص الرياضة، وفنون الحرب وكذا اختبارات الرماية وتقنيات التدخل... إلخ

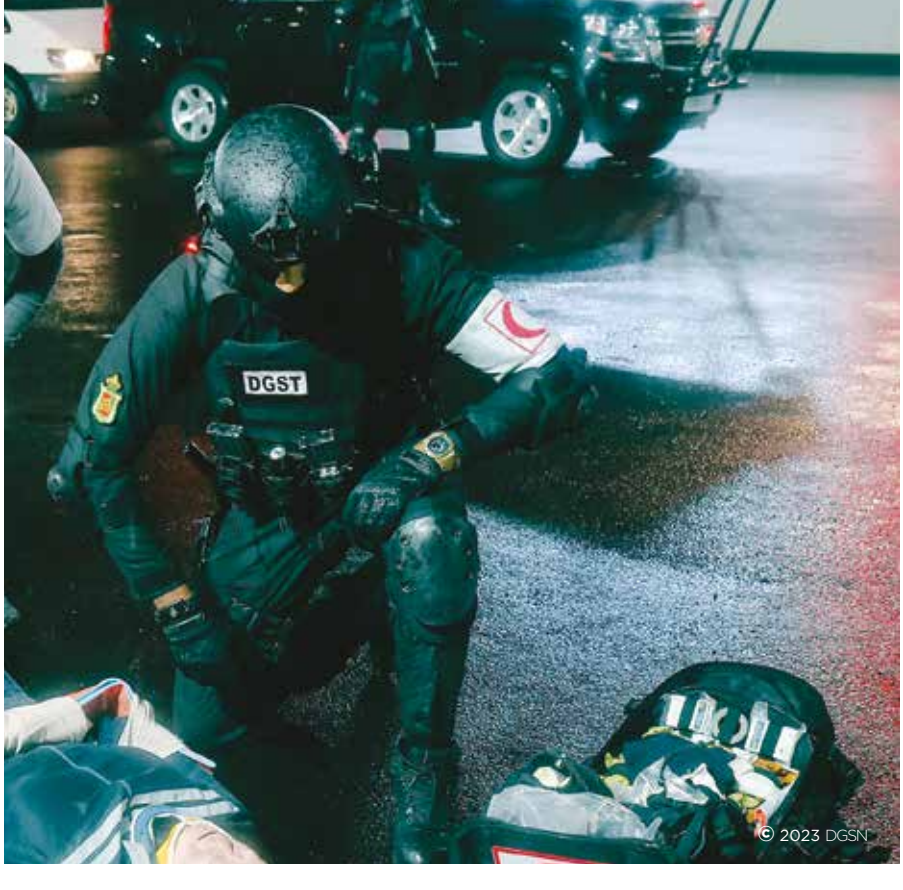

© 2023 DGSN

وحدة الإسعافات الأولية التكتيكية

بالنظر إلى الطابع الحساس لمهام القوة الخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني والخطر الكبير المحدق بشخصهم خلال تنفيذ مهامهم المحفوفة بالمخاطر، فإن عناصر هذه القوة الخاصة تكون مرفوقة دائما بوحدة الإسعافات الأولية، وهي عبارة عن وحدة طبية تتكفل بتقديم العلاجات الأولية والمساعدة لأفراد الوحدة وكذا للأشخاص المتواجدين بمسرح العملية.

وحدة المراقبة والتتبع

تقوم هذه الوحدة بمهام المراقبة ودراسة الموقع الذي يتواجد به الهدف، قبل مباشرة أي عملية لتحييد المخاطر، وتتجلى وظيفتها في التعرف ودراسة إمكانية الولوج للأماكن وجمع المعلومات الاستباقية وتحليلها، كحلقة قوية لتحييد خطر الجريمة الخطيرة.

وحدة حماية كبار الشخصيات والمنشآت الحساسة

تتكلف هذه الوحدة بمهمة الحماية المقربة لشخصيات كبرى خلال زيارتها لبلادنا، كما تقوم بتأمين المنشآت الحيوية والبنيات التحتية الحساسة، وذلك بهدف حمايتها وتحصينها ضد جميع التهديدات والاختراقات الممكنة التي قد تؤثر على عملها، أو يمكنها أن تعرقل الخدمات الاستراتيجية التي تقدمها للدولة والمواطنين.

وكان السيد المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني منذ تعيينه في هذا المنصب، قد أعطى أولوية كبيرة لإطلاق برنامج أمني جديد يهم تحديد المنشآت الحيوية والاستراتيجية الموجودة في كل مدينة، وتصنيفها بحسب الأهمية والمخاطر المحتملة ضمن ملفات أمنية، وتسطير إجراءات الحماية والتدخل في حال وقوع أي اختراق أو تهديد، فضلا عن وضع مساطر للاستشعار المسبق لرصد جميع المخاطر والتحديات المحدقة.

وتؤمن عناصر هذه الوحدة كذلك جل التظاهرات الكبرى التي تنظم بالمغرب وتعرف مشاركة شخصيات دولية، كما تقوم كذلك بحراسة ونقل المعتقلين الخطيرين والسهر على عمليات ترحيل المشتبه فيهم المبحوث عنهم بموجب أوامر دولية بإلقاء القبض في قضايا الإرهاب.

الوحدة التقنية واللوجيستيكية

تساهم هذه الوحدة بشكل كبير في توفير المعدات الضرورية للعمل، من مواصلات سلكية ولاسلكية وكذا التجهيزات اللوجيستيكية التي تعتمدها وحدات القوة الخاصة للقيام بمهامها على أكمل وجه.

حوار خاص مع رئيس العمليات للقوة الخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني

بعد الشرح المستفيض الذي قدم لطاقم مجلة الشرطة حول عمل القوةالخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، صرح رئيس العمليات المسؤول عن القوة الخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، ذي الخبرة المهنية التي تفوق 37 سنة، أن النسخة الرابعة لأيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني شكلت مناسبة لتعزيز ثقة المواطن بالأجهزة الأمنية، كما لاحظ أن الزوار لرواق القوة الخاصة يعبرون بكل حب عن اعتزازهم بالأجهزة الأمنية ويقدمون الشكر للعفوية وحسن استقبالهم ومدهم بالمعلومات اللازمة حول عمل هذه المجموعة، ولا يتوارون وهم يبدون إعجابهم وشغفهم للانضمام إلى صفوفها.

وقد عرف الرواق المخصص للقوة الخاصة، زيارة العديد من المدارس التعليمية وفئات مختلفة من المجتمع، وخلال الحديث مع المسؤول المذكور، يتذكر زيارة إحدى الأجنبيات المقيمات بالمغرب لرواق القوة الخاصة والتي اعتزت بالمعلومات القيمة التي تم تبادلها وبالترحيب الذي حظيت به، وعبرت عن شعورها بالأمان في المغرب.

أما بالنسبة لعمل القوة الخاصة، يسترسل المسؤول حديثه عن المجموعة، واصفا إياها بوحدة النخبة نظرا للمهام الصعبة التي توكل إليها، وعبر عن فخره بخدمة الوطن والمواطن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتنفيذا لتعليمات السيد المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني، ويعتز بكفاءة عناصر القوة الخاصة التي تبذل جهودا هائلة من أجل المساهمة في ضمان أمن واستقرار المملكة.

وأشار في نفس السياق، أن لكل عملية تباشرها القوة الخاصة خصائصها، ويتوجب التحضير لها مسبقا عبر جمع المعلومات العملياتية ودراسة المعطيات وتحليل المخاطر المحدقة بها.

كما أوضح بأن العمليات السابقة تلقن تجارب ودروس جديدة، وتسمح بتصحيح بعض الثغرات وتعزيز مهارات العناصر الأمنية، مردفا حديثه بأن القوة الخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني شاركت منذ سنة 2015 في تفكيك 90 خلية إرهابية وتوقيف 1400 مشتبه به في قضايا إرهابية.

وفي سياق متصل، أوضح هذا المسؤول الأمني أن تحقيق نجاعة العمليات الأمنية يتمحور بالأساس في ضمان سلامة عناصر القوة الخاصة المشاركة، وقد سرد في حديثه بعيون دامعة حادثة وفاة أحد عناصر القوة الخاصة الذي أصيب بجروح بليغة في إحدى العمليات سنة 2013، متذكرا حين وجب عليه إخبار عائلته بوفاة الفقيد، خاصة أن زوجته كانت في ذلك الوقت في شهور الحمل الأخيرة.

وقد استحضر نفس المسؤول، فاجعة جريمة القتل العمد في إطار مشروع إرهابي الذي راح ضحيتها الشرطي هشام بورزة الذي كان يؤمن حصة عمله بإحدى المدارات الطرقية بمدينة الدار البيضاء، بعدما تم التربص به وتعريضه لاعتداءات جسدية بواسطة السلاح الأبيض وإضرام النار في جثتته بمنطقة قروية.

وعلى الرغم من هذه الأحداث المؤسفة التي تستهدف زعزعة أمن واستقرار المملكة، يؤكد رئيس العمليات بأنه يعتز ويفتخر مع باقي العناصر الأمنية بمشاركتهم في خدمة الوطن كواجب مقدس،وشدد على جاهزيتهم لحماية الأمن وبذل الغالي والنفيس في سبيل ذلك.